دور كفاءة النظام المحاسبي الحكومي في حماية المال العام

م. نوال حربي راضي / كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة القادسية
nawal_h2010@yahoo.com

تاريخ استلام البحث: 2014/5/5 تاريخ قبول النشر: 2014/9/24

المستخلص

يهدف البحث الى بيان دور كفاءة النظام المحاسبي الحكومي في حماية المال العام، ولغرض تحقيق هدف البحث تم تصميم استبانة وزعت على عينة شملت (72) من موظفي حسابات وتدقيق عدد من دوائر الدولة في محافظة القادسية كانت أهم النتائج التي تم التوصل اليها:

1- ان تمتع النظام المحاسبي الحكومي العراقي بخصائص النظام المحاسبي الفعال له أثر كبير في جعله قادراً على حماية المال العام.
2- ان تحقيق النظام المحاسبي الحكومي لأهدافه يجعل دوره مؤثراً في حماية المال العام.
3- ان قوة آليات وأدوات النظام المحاسبي الحكومي العراقي تمكنه من القيام بدور مهم في حماية المال العام.

The role of the efficiency of the accounting system of government in protecting the Public money

Lecturer: Nawal H. Radhi
Department of Accounting / College of Admin & Economic / University of Al-Qadisiya

Abstract

The research aims to indicate the role of the efficiency of the accounting system of government in the protection of public funds , for the purpose of achieving the aim of the research questionnaire was designed and distributed to a sample of 72 of the accounts and audit staff of a number of government departments in Al-qadisiya province was the most important results that have been reached:

1- Enjoy the accounting system that the Iraqi government accounting system effective characteristics have a significant impact in making it able to protect public money.
2- that the accounting system to achieve its objectives for the government makes an influential role in the protection of public money.
3- The strength of mechanisms and tools of the Iraqi government accounting system enables it to play an important role in the protection of public money.

المقدمة

تعد مهنة المحاسبة من المهن الضرورية في المحافظة على الاقتصاد، وان المحاسبة الحكومية التي تتضمن مجموعة المبادئ والأسس والقواعد التي تهدف الى المساعدة في فرض الرقابة المالية

والقانونية على موارد الحكومة المالية ونفقاتها والى مد الجهات المعنية بالبيانات المالية الحكومية، ويكون ذلك من خلال النظام المحاسبي الحكومي.

ونظراً لما تعانيه المؤسسات الحكومية وبجميع مفاصلها على مدار السنوات الماضية من فساد مالي واداري ونهب للمال العام، كان لابد من البحث عن سبل لحماية مقدرات هذا الشعب. ومن هنا كانت فكرة هذا البحث حول دور كفاءة النظام المحاسبي الحكومي في حماية المال العام من خلال دراسة خصائص النظام المحاسبي الفعال وأهدافه وأدواته ووسائله وصولاً الى معرفة دورها في حماية المال العام. وقد تضمن البحث ثلاث مباحث الأول تناول منهجية البحث والثاني تضمن الإطار النظري للبحث، أما الثالث فقد خصص للجانب العملي الذي من خلاله تم التوصل الى جملة من الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الأول: منهجية البحث

أولاً- مشكلة البحث

تمارس الدولة نشاطاتها المختلفة عن طريق استغلال الأموال العامة وان هذه الأموال هي عصب الحياة بالنسبة لكينونة الدولة ووسيلتها الأساسية في الحفاظ على وجودها وتأمين العيش الكريم لمواطنيها، ولكن إدارة هذه الأموال يمكن ان تحيد عن طريق النزاهة والعقلانية وبالتالي الدخول في دوامة اختلاس الأموال ونهبها وهنا تتمثل مشكلة البحث وهي كيفية الوقوف على أهمية ودور النظام المحاسبي الحكومي ومدى كفاءته كوسيلة للحفاظ على المال العام؟ ولتحقيق هذا الغرض لابد ان يتبادر الى الذهن التساؤلات الآتية وتتمثل مشكلة البحث في الإجابة عليها:

1- هل ان تمتع النظام المحاسبي الحكومي العراقي بخصائص النظام المحاسبي الفعال يجعله قادراً على أداء دور مهم في حماية المال العام بكفاءة.
2- هل ان تحقيق النظام المحاسبي الحكومي العراقي لأهدافه بكفاءة وفاعلية يجعل دوره مؤثراً في حماية المال العام.
3- هل ان قوة آليات وأدوات ووسائل النظام المحاسبي الحكومي العراقي تمكنه من القيام بدور فعَال في حماية المال العام.

ثانياً- فرضيات البحث

لغرض الإجابة على أسئلة مشكلة البحث تم صياغة الفرضيات الآتية:

1- ان تمتع النظام المحاسبي الحكومي العراقي بخصائص النظام المحاسبي الفعال يجعله قادراً على أداء دور مهم في حماية المال العام بكفاءة.
2- ان تحقيق النظام المحاسبي الحكومي في العراق لأهدافه بكفاءة وفاعلية يجعل دوره مؤثراً في حماية المال العام.
3- ان قوة آليات وأدوات النظام المحاسبي الحكومي العراقي تمكنه من القيام بدور فعَال في حماية المال العام.

ثالثاً- أهمية البحث

تأتي أهمية البحث من تناوله جانب مهم بإمكانه المساهمة الفاعلة في تحقيق التنمية الاقتصادية لبلدنا العراق، ألا وهو النظام المحاسبي الحكومي والوقوف على حقيقة دور كفاءته في حماية المال العام من خلال خصائصه وتحقيقه لأهدافه وآلياته وأدواته ووسائله.

رابعاً-أهداف البحث

تتضمن أهداف البحث الآتي:

1- بيان دور النظام المحاسبي الحكومي الذي يتمتع بخصائص النظام المحاسبي الفعال في حماية المال العام.
2- معرفة دور تحقيق النظام المحاسبي الحكومي لأهدافه في حماية المال العام.
3- الوقوف على إمكانية قيام النظام المحاسبي الحكومي بدور مهم في حماية المال العام في حالة قوة آلياته وأدواته ووسائله.

خامساً- أسلوب البحث

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي للعمل نحو تحقيق أهداف البحث وتم جمع البيانات لبناء الإطار النظري من الكتب والمقالات والدراسات والأبحاث والرسائل الجامعية والدوريات والانترنت. أما الجانب العملي فقد تم بتحليل البيانات التي تم جمعها من خلال الاستبانة المخصصة لهذا الغرض والتوصل الى اختبار فرضيات البحث.

سادساً-عينة البحث

تمثلت عينة البحث بعدد من الموظفين العاملين في دوائر الدولة ذات التمويل المركزي، حيث تم اختيار عينة عشوائية من الموظفين الذين يعملون في أقسام ووحدات الحسابات والتدقيق في عدد من الدوائر الحكومية في محافظة القادسية.

سابعاً-قياس معامل الثبات والصدق

تم الاعتماد على طريقة التجزئة النصفية باستخدام معادلة (رولون) في قياس معامل الثبات والصدق الخاصة بالاستبيان الموزع على أفراد عينة البحث وذلك وفق المعادلة الآتية:

$$\text{معامل الثبات} = 1 - \frac{\text{تباين فروق درجات النصفين}}{\text{تباين درجات الاختبار}}$$

$$\text{معامل الصدق} = \sqrt{\text{معامل الثبات}}$$

وقد كانت قيمة معامل الثبات (89%) وهي قيمة عالية، وبذلك يمكن القول بأن الاستبانة ذات ثبات عالٍ، كما ان معامل الصدق كانت 94%، علماً بأن النسبة المقبولة احصائياً لمعاملي الثبات والصدق هي 67% وهذا يشير الى صدقية الإجابات.

المبحث الثاني: الإطار النظري للبحث

أولاً-مفهوم النظام المحاسبي الحكومي

هو عبارة عن مجموعة من المبادئ والأسس العلمية والقواعد والإجراءات التي تمكن من عرض وتحليل البيانات المتعلقة بالنشاط الحكومي وقياس وتقييم نتائج هذا النشاط ومساعدة القائمين به في التخطيط واتخاذ القرارات والرقابة على المال العام (البنا، 2011: 11).

وتم تعريفه على انه مجموعة المستندات والسجلات والآلات المحاسبية والحواسيب والطرق والإجراءات والتعليمات الخاصة بتنظيم وتسجيل العمليات المالية واعداد التقارير المالية الهادفة الى تقييم الأداء والتخطيط والرقابة على الأموال العامة وتنفيذ السياسات المالية للحكومة (عبد الله، 2010: 145)

كما يعرّف بأنه مجموعة من الطرق والإجراءات والتعليمات المحاسبية المناسبة تستخدم مجموعة من المستندات والسجلات المحاسبية بهدف حماية موجودات الدولة وتقديم البيانات المالية الدقيقة

ضمن تقارير وقوائم مالية تعكس نتائج النشاط الحكومي (حجازي، 1995: 197) ويعد النظام المحاسبي الحكومي أحد روافد الأجهزة المهمة في قطاعات الدولة المسؤولة عن اثبات وقياس النفقات والايرادات العامة للدولة وتوضيح حقيقة سير الانفاق وتوفير قاعدة بيانات مهمة عن أحد أهم أجهزة الدولة وهو الجهاز المالي.

وينبغي ان يكون النظام المحاسبي الحكومي قادراً على عرض والافصاح عن المركز المالي ونتائج العمليات للأموال وحسابات الوحدة الحكومية وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، كما ينبغي ان يحدد بوضوح مدى الالتزام بالقواعد والنظم المالية.

وان الوحدات الحكومية تخضع لقيود تشريعية تفرض بواسطة الدستور والقانون وتأخذ هذه القيود شكل قواعد وتعليمات تكون محددة تحديداً دقيقاً وتفصيلياً، وعندئذ تكون ملزمة لمدراء الوحدات، وتكون موضوعاً للمراجعة والمساءلة محاسبياً وادارياً وعادة ما تركز هذه القيود على كيفية انفاق هذه الموارد (السلطان وأبو المكارم،2009 : 33).

ثانياً-أهداف النظام المحاسبي الحكومي

النظام المحاسبي الحكومي يجب ان يحقق الأهداف الآتية:

1- تقديم البيانات اللازمة عن جميع العمليات المالية المترتبة على أنظمة الحكومة المختلفة لاستخدامها كمؤشرات في رسم السياسات واتخاذ القرارات (محمود،2011 :52).
2- تمكين أجهزة الرقابة الداخلية والخارجية من القيام بمهامها وتطبيق الرقابة الإدارية الفعالة على الأموال العامة للحفاظ على الموجودات.
3- تقويم أداء الحكومة بما يساهم في اتخاذ القرارات المناسبة وذلك من خلال تقديم البيانات اللازمة لتوضيح النتائج الاقتصادية والمالية المترتبة على أنشطة الحكومة (احمرو،2003 :135).
4- المساهمة في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية واعداد الحسابات القومية من خلال توفير البيانات اللازمة للتحليل الاقتصادي.
5- يعتبر أداة السلطة التنفيذية لمتابعة تنفيذ الموازنة العامة للدولة ومعالجة الانحرافات حال وقوعها.
6- يوفر سجلاً تاريخياً متكاملاً لكافة الأحداث الاقتصادية التي قامت بها الحكومة ومؤسساتها المختلفة بحيث يمكن الرجوع اليه عند الضرورة.
7- يمثل شبكة الاتصال الرئيسة والرسمية بين الجهاز التنفيذي وأجهزة الرقابة وعلى رأسها السلطة التشريعية.
8- يمثل النظام الموحد للمعلومات الذي تلتزم به المؤسسات الحكومية كافة.

ثالثاً-خصائص النظام المحاسبي الحكومي الفعّال

ان تحقيق أهداف النظام المحاسبي الحكومي بكفاءة وفاعلية يتطلب ان تتوفر فيه عدة خصائص تتمثل في:

1- ان يكون النظام المحاسبي متطابقاً مع النصوص الدستورية والقانونية والتشريعات الأخرى حتى لو جاءت متعارضة مع المبادئ المحاسبية المقبولة والمتعارف عليها (الفسفوس، 2010: 21).

2- ان تتفق تصنيفات النظام المحاسبي مع تصنيفات الموازنة العامة بصورة تحقق التكامل بينهما لإظهار مدى الالتزام بما ورد في الموازنة العامة كخطة مالية تعكس أنشطة الحكومة وسياساتها (محمود،2011 :50). .

3- ان تنظم الحسابات بطريقة تعبر بوضوح عن الأغراض التي من أجلها حصلت وانفقت الأموال العامة.

4- ان يكون للنظام المحاسبي القدرة على الإفصاح الكامل عن المركز المالي للدولة.

5- ان يكون للنظام المحاسبي القدرة على بيان مدى التزام السلطة التنفيذية بمختلف وحداتها الإدارية بالقوانين والأنظمة.

6- ان يكون للنظام المحاسبي الحكومي هيكل تنظيمي يوضح طريقة ارتباط المؤسسات الحكومية بالسلطة المالية المركزية وكيفية التعامل فيما بينها.

7- الحاجة الى تطوير الأساس المحاسبي المطبق في المحاسبة الحكومية (عبد الخالق، 1993: 106).

8- ضرورة استخدام نظم المعلومات ومحاسبة التكاليف في النظام المحاسبي الحكومي (جمعة، 1985: 269).

رابعاً-العناصر والمقومات التي تتوقف عليها كفاءة النظام المحاسبي الحكومي

وأهم هذه العناصر والمقومات هي: (الملتقى العربي الثالث، 2008: 57-58)

1- وجود إدارة مالية ممثلة بوزارة المالية كجهة مسؤولة عن اعداد الميزانية العامة ومتابعة تنفيذها بمعرفة مجموعة الكفاءات المحاسبية.

2- وجود مجموعة من القوانين واللوائح والتعليمات والمنشورات المالية التي تحكم دورة العمل المحاسبي الحكومي.

3- وجود مجموعة من المستندات كوسيلة لتجميع البيانات عن المعاملات الحكومية وكأداة للمراجعة والفحص والتحقق من سلامة وصحة ودقة هذه المعاملات.

4- وجود مجموعة من السجلات التي تستخدم لإثبات تصرفاتها المالية محددة بموجب القانون لها أهمية من الناحية الإدارية والتدقيقية والتنظيمية.

5- وجود دليل حسابات متوافق مع دورة اعداد وتنفيذ ومراقبة الميزانية العامة وذلك لقيد حركة المعاملات الحكومية وتحديد أرصدتها.

6- وجود مجموعة من التقارير الدورية والختامية الخاصة بقياس المراكز المالية للوحدات الحكومية.

خامساً-آليات وأدوات النظام المحاسبي الحكومي

للنظام المحاسبي الحكومي آليات وأدوات يعمل بها وهي:

1- الكوادر الفنية العاملة في مجال المحاسبة الحكومية وضرورة إقامة الدورات التدريبية اللازمة لرفع كفاءة أداءهم.

2- تطبيق أسلوب العمل الآلي الذي يوفر الجهد والوقت والدقة في العمل المحاسبي والتدقيقي وفي التحليل المالي ايضاً، فضلاً عن توثيق البيانات المالية وحفظ المستندات والسجلات المحاسبية (آل خليفة،1999 :2)

3- العمل على تقييم الموجودات الثابتة المملوكة للدولة واحتساب أقساط الاندثار عليها.

4- توفير التعليمات وتعديلاتها ليسهل تطبيقها ومتابعتها من قبل العاملين في مجال المحاسبة الحكومية ومعالجة كثرة التعديلات عليها (حمّاد،2006: 1071-1072)

5- إرساء مبدأ المساءلة المترتب على التقويم الموضوعي للأداء وتنفيذ العقوبات الرادعة على من يثبت مخالفته التشريعات والقوانين وتلاعبه بالمال العام (قلعاوي،1998 :45)

المبحث الثالث: الإطار التطبيقي للبحث

عرض وتحليل نتائج الاستبيان

أولاً – خصائص عينة البحث

جدول (1)

توزيع عينة البحث حسب المؤهل العلمي وعنوان الوظيفة والوظيفة وسنوات الخبرة

البيانات العامة		العدد	%
المؤهل العلمي	ماجستير أو دبلوم عالي	6	%9
	بكالوريوس	50	%69
	دبلوم فني فما دون	16	% 22
عنوان الوظيفة	مدير أو مسؤول حسابات	13	%18
	محاسب	21	%29
	وظائف محاسبية أخرى	23	%32
	مدقق حسابات	15	%21
سنوات الخدمة	أقل من 5 سنوات	10	%14
	من 5 – 10 سنوات	12	%17
	من 11 – 15 سنة	29	%40
	أكثر من 15 سنة	21	%29
المجموع		72	%100

من الجدول أعلاه يلاحظ بأن عينة البحث تتمتع بالمؤهلات العلمية الجيدة حيث بلغت نسبة حاملي شهادة الماجستير والدبلوم العالي والبكالوريوس 78%، وان الوظائف التي تشغلها تمثل مختلف الوظائف المحاسبية في النظام المحاسبي الحكومي والبالغة 79% والمراقبين عليه بنسبة 21%، كما ان لديها الخبرة في الواقع العملي والممارسة العملية، اذ ان نسبة ممن لديهم خبرة تتجاوز 10 سنوات بلغت 69% مما يعني ان النسبة العظمى من العينة لديها الخبرة التي تؤهلها للإجابة على الاستبيان بواقعية، الأمر الذي يعطي تصوراً للباحثة بإمكانية الحصول منها على إجابات موضوعية.

ثانياً – نتائج تحليل البيانات

لغرض تحليل استجابات أفراد عينة البحث في الاستبيان والوصول الى أهداف البحث واثبات فرضياته تم الاعتماد على بعض اساليب الإحصاء الوصفي وباستخدام البرنامج الاحصائي (spss) للوصول الى النتائج الدقيقة ومنها الأوساط الحسابية المرجحة والانحرافات المعيارية والأوزان المئوية لتحديد مدى الانسجام في استجابات عينة البحث وسماتها.

التحليل الوصفي لمتغيرات البحث

أ- فيما يتعلق بخصائص النظام المحاسبي الحكومي وأثرها في حماية المال العام:

جدول (2)

ت	الفقرة	المتوسط الحسابي المرجح	الانحراف المعياري	الوزن المئوي %	ترتيب أهمية الفقرة
1	ان يكون النظام المحاسبي متطابقاً مع النصوص الدستورية والقانونية والتشريعات الأخرى	3.35	1.269	%67	3
2	ان يكون للنظام المحاسبي القدرة على بيان مدى التزام السلطة التنفيذية بمختلف وحداتها الإدارية بالقوانين والأنظمة	3.63	1.144	%73	1
3	ان تنظم الحسابات بطريقة تعبر بوضوح عن الأغراض التي من أجلها حُصّلت وأُنفقت الأموال العامة	3.36	1.397	%67	2
4	ان يكون للنظام المحاسبي القدرة على الإفصاح الكامل عن المركز المالي للدولة	3.14	1.427	%63	5
5	ان تتفق تصنيفات النظام المحاسبي مع تصنيفات الموازنة العامة	3.06	1.266	%61	7
6	ان يكون للنظام المحاسبي الحكومي هيكل تنظيمي يوضح طريقة ارتباط المؤسسات الحكومية بالسلطة المالية المركزية وكيفية التعامل فيما بينها	3.04	1.131	%61	8
7	تطوير الأساس المحاسبي المطبق في المحاسبة الحكومية وهو الأساس النقدي	3.08	1.017	%62	6
8	استخدام نظم المعلومات ومحاسبة التكاليف في النظام المحاسبي الحكومي	3.19	1.252	%64	4
	المؤشرات الاجمالية	3.23	1.238	%65	

نتائج تحليل استجابات عينة البحث فيما يتعلق بالمحور الأول N = 72

تشير النتائج الواردة في الجدول (2) أعلاه بأن المتوسطات الحسابية لمتغيرات البحث (الخصائص) تراوحت بين (3.04 – 3.63)، إذ جاءت بالمرتبة الأولى الفقرة (2) التي حققت أعلى وسطاً حسابياً مرجحاً بلغ (3.63) وانحرافاً معيارياً (1.144) وبوزن مئوي بلغ 73% والتي تخص (ان يكون للنظام المحاسبي القدرة على بيان مدى التزام السلطة التنفيذية بمختلف وحداتها الإدارية بالقوانين والأنظمة) ، مما يعني ان هذه الخاصية لها أهمية نسبية أعلى من الخصائص الأخرى في النظام المحاسبي الحكومي، ويليها في الأهمية الفقرة (3) التي حققت وسطاً حسابياً مرجحاً (3.36) وانحرافاً معيارياً (1.397) ووزن مئوي (67%) والتي تخص (ان تنظم الحسابات بطريقة تعبر بوضوح عن الأغراض التي من أجلها حُصّلت وأُنفقت الأموال العامة).

وكان المؤشر العام للمتوسطات الحسابية (3.23) وهو أعلى من الوسط الفرضي (3) على مقياس Likert الخماسي وللانحرافات المعيارية (1.238) والاوزان المئوية (65%)، مما يعني ان لمتغيرات البحث أهمية في الحفاظ على المال العام إذا ما توفرت في النظام المحاسبي الحكومي وهذا يجعلنا نقبل بالفرضية الأولى.

وترى الباحثة ان النظام المحاسبي الحكومي ولأجل ان يكون أداة فعّالة لحماية المال العام لابد من التركيز على متابعة تطبيق القوانين والأنظمة التي تنظم العمل المحاسبي من قبل السلطة التنفيذية وذلك بتفعيل الدور الرقابي لهيئات الرقابة.

ب – أما بالنسبة لأهمية تحقيق النظام المحاسبي لأهدافه في جعله قادراً على القيام بدور مهم في حماية المال العام، كانت نتائج تحليل استجابات عينة البحث كالآتي:

جدول (3) نتائج استجابات عينة البحث فيما يتعلق بالمحور الثاني N = 72

ت	الفقرة	المتوسط الحسابي المرجح	الانحراف المعياري	الوزن المئوي %	ترتيب أهمية الفقرة
1	تقديم البيانات اللازمة عن جميع العمليات المالية المترتبة على أنظمة الحكومة المختلفة	3.04	1.067	%61	8
2	تمكين أجهزة الرقابة الداخلية والخارجية من القيام بمهامها وتطبيق الرقابة الإدارية الفعالة على الأموال العامة للحفاظ عليها	3.19	1.285	%64	7
3	تقييم أداء الحكومة بما يساهم في اتخاذ القرارات المناسبة وذلك من خلال تقديم البيانات اللازمة لتوضيح النتائج الاقتصادية والمالية المترتبة على أنشطة الحكومة	3.43	1.372	%69	3
4	المساهمة في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية واعداد الحسابات القومية من خلال توفير البيانات اللازمة للتحليل الاقتصادي	3.28	1.366	%66	5
5	يكون أداة السلطة التنفيذية لمتابعة تنفيذ الموازنة العامة للدولة ومعالجة الانحرافات حال وقوعها	3.81	1.182	%76	2
6	يوفر سجلاً تاريخياً متكاملاً لكافة الأحداث الاقتصادية التي قامت بها الحكومة ومؤسساتها المختلفة بحيث يمكن الرجوع اليه عند الضرورة	3.82	1.142	%76	1
7	يمثل شبكة الاتصال الرئيسة والرسمية بين الجهاز التنفيذي وأجهزة الرقابة وعلى رأسها السلطة التشريعية	3.22	1.376	%64	6
8	يمثل النظام الموحد للمعلومات الذي تلتزم به المؤسسات الحكومية كافة	3.33	1.343	%67	4
	المؤشرات الاجمالية	3.68	0.527	%68	

تشير النتائج الواردة في الجدول (3) أعلاه بأن المتوسطات الحسابية لمتغيرات البحث (الأهداف) تراوحت بين (3.82-3.04)، اذ جاء في المرتبة الأولى الهدف الوارد في الفقرة (6) والتي حققت أعلى وسطاً حسابياً مرجحاً بلغ (3.82) وانحرافاً معيارياً (1.142) ووزن مئوي بلغ (76%) والتي تتضمن (ان النظام المحاسبي الحكومي يوفر سجلاً تاريخياً متكاملاً لكافة الأحداث الاقتصادية

التي قامت بها الحكومة ومؤسساتها المختلفة بحيث يمكن الرجوع اليه عند الضرورة) ،مما يعني ان تحقق هذا الهدف له أهمية نسبية جيدة في الحفاظ على المال العام، ويليه الهدف الوارد في الفقرة (5) والتي حققت وسطاً حسابياً مرجحاً (3.81) وانحرافاً معيارياً (1.182) ووزن مئوي (76%) والتي تتضمن ان يحقق النظام المحاسبي الحكومي هدف (يكون أداة السلطة التنفيذية لمتابعة تنفيذ الموازنة العامة للدولة ومعالجة الانحرافات حال وقوعها)، وقد كان المؤشر العام للمتوسطات الحسابية المرجحة كان (3.68) وهو أعلى من الوسط الفرضي البالغ (3) وللانحرافات المعيارية (0.527) والأوزان المئوية (68%) مما يشير الى ان متغيرات البحث (الأهداف) وتحقيقها من قبل النظام المحاسبي الحكومي لها أهمية في الحفاظ على المال العام، مما يجعلنا نقبل بالفرضية الثانية أيضاً. وعليه ينبغي اعتماد قاعدة بيانات متكاملة تتضمن مخرجات النظام المحاسبي الحكومي لأن النظام المحاسبي الحكومي من أهم أنظمة المعلومات التي تزود الدولة بقاعدة البيانات هذه عن أنشطتها المختلفة وتتبع التصرفات المالية المحاسبية وتنفيذ الموازنة العامة لهذه الأنشطة بهدف التخطيط والتنسيق والرقابة ورسم سياسة الدولة ككل.

ج-وبخصوص المحور الثالث قوة آليات وأدوات النظام المحاسبي الحكومي ودورها في حماية المال العام، فقد كانت نتائج التحليل كالآتي:

جدول (4) نتائج استجابات عينة البحث فيما يتعلق بالمحور الثالث N = 72

ت	الفقرات	المتوسط الحسابي المرجح	الانحراف المعياري	الوزن المئوي %	ترتيب أهمية الفقرة
1	كفاءة أداء الكوادر الفنية العاملة في مجال المحاسبة الحكومية	3.21	1.342	%64	7
2	تفعيل تطبيق مدونة قاعدة السلوك الوظيفي المقرة من مجلس الوزراء لدى العاملين في الأجهزة المحاسبية	3.19	1.194	%64	8
3	تطبيق أسلوب العمل الآلي الذي يوفر الجهد والوقت والدقة في العمل	3.28	1.270	66%	4
4	استخدام وسائل حديثة لحفظ المستندات والسجلات	3.08	1.184	62%	11
5	تقييم الموجودات الثابتة سواء بالكلفة او بالقيمة الجارية	3.44	1.266	69%	3
6	احتساب أقساط اندثار على الموجودات الثابتة المملوكة للدولة	3.13	1.299	63%	10
7	معالجة كثرة التعديلات على التعليمات المالية بتوفير كراسات لتسهيل متابعتها من قبل العاملين في مجال المحاسبة الحكومية	3.24	1.327	65%	6
8	اجراء أعمال التدقيق في ضوء تطبيق التقنية الالكترونية	3.18	1.260	64%	9
	اقامة الدورات التدريبية اللازمة لرفع كفاءة العاملين في مجال المحاسبة الحكومية	3.25	1.196	65%	5

10	تفعيل مبدأ المساءلة والثواب والعقاب عن الأخطاء والانحرافات في تطبيق القوانين والأنظمة والتعليمات المالية	3.79	1.020	76%	1
11	تنفيذ العقوبات الرادعة على من تثبت مخالفته التشريعات والقوانين في التصرف في المال العام	3.53	1.222	71%	2
	المؤشرات الاجمالية	3.30	1.234	69%	

يتبين من خلال الجدول أعلاه بان النتائج الواردة فيه تشير الى ان المتوسطات الحسابية المرجحة لمتغيرات البحث (الآليات والأدوات) قد تراوحت بين (3.79-3.08) وان الفقرة (10) نالت أعلى وسط حسابي مرجح بلغ (3.79) وانحراف معياري (1.020) ووزن مئوي (76%) متمثلة بـ (تفعيل مبدأ المساءلة والثواب والعقاب عن الأخطاء والانحرافات في تطبيق القوانين والأنظمة والتعليمات المالية)، ثم يليها الفقرة (11) التي حققت وسطاً حسابياً (3.53)، وانحرافاً معيارياً (1.222) ووزناً مئوياً (71%) والتي تخص (تنفيذ العقوبات الرادعة على من تثبت مخالفته التشريعات والقوانين في التصرف في المال العام.

وقد كان المؤشر العام للمتوسطات الحسابية المرجحة (3.30) وهو أعلى من الوسط الفرضي وللانحرافات المعيارية (1.234) والأوزان المئوية (69%) وذلك يعني قبول الفرضية الثالثة أيضاً. وتشير الباحثة بهذا الخصوص الى ان هذه النتيجة تعكس أهمية الآليات والأدوات التي يعتمد عليها النظام المحاسبي الحكومي وان قوتها تؤثر في إمكانية الحفاظ على المال العام.

والنتائج السابقة تؤكد النتيجة العامة التي تتمثل في ان كفاءة النظام المحاسبي الحكومي لها دور فعّال في الحفاظ على المال العام، مما يؤكد على ضرورة اتخاذ الإجراءات الكفيلة لجعل هذا النظام يعمل بدرجة عالية من الكفاءة كونه أحد أهم وسائل الحفاظ على وحماية المال العام.

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

1- ان النظام المحاسبي الحكومي الذي يتمتع بخصائص النظام المحاسبي الفعال وخاصة قدرته على بيان مدى التزام السلطة التنفيذية بالقوانين والأنظمة وتنظيمه الحسابات بطريقة تعبر بوضوح عن الأغراض التي من أجلها حصلت وانفقت الأموال العامة، تكون له القدرة على حماية المال العام.

2- ان إمكانية النظام المحاسبي الحكومي في تحقيق أهدافه وأهمها انه يوفر سجلاً تاريخياً متكاملاً لكافة الأحداث الاقتصادية التي قامت بها الحكومة ومؤسساتها المختلفة، فضلاً عن انه يكون أداة السلطة التنفيذية لمتابعة تنفيذ الموازنة العامة للدولة ومعالجة الانحرافات حال وقوعها سوف يجعل دوره مؤثراً في حماية المال العام.

3- ان قوة آليات وأدوات النظام المحاسبي الحكومي وأهمها تفعيل مبدأ المساءلة والثواب والعقاب عن الأخطاء والانحرافات في تطبيق القوانين والأنظمة والتعليمات المالية وتنفيذ

العقوبات الرادعة على من تثبت مخالفته التشريعات والقوانين في التصرف بالمال العام لها دور مهم في تمكين النظام المحاسبي من الحفاظ على المال العام.

4- ان تطوير الأساس المطبق في المحاسبة الحكومية وهو الأساس النقدي واستخدام محاسبة التكاليف تعد من الخصائص التي لها دور في فعالية وكفاءة النظام المحاسبي الحكومي ومن الضروري توفرها وتطبيقها عملياً.

5- تقويم أداء الحكومة من الأهداف الحيوية التي يحققها النظام المحاسبي الفعال وبالتالي فان لها تأثيراً كبيراً في الحفاظ على المال العام من خلال اتخاذ القرارات المناسبة بناءً على البيانات التي توضح النتائج المالية لأنشطة الحكومة.

ثانياً: التوصيات

1- تنمية الموارد البشرية في القطاع الحكومي وتأهيلها بما ينعكس ايجابياً على حسن أداءهم في العمل كونها الركيزة الأساسية للنظام المحاسبي الحكومي.

2- تبني استخدام برامج الحاسوب في جميع العمليات المالية والمحاسبية والتحول من الوسائل التقليدية في مسك السجلات واعداد الحسابات المالية الى الوسائل الإلكترونية وتقديم بياناتها للتدقيق على أقراص مدمجة بدلاً من المستندات الورقية.

3- تفعيل مبدأ المساءلة والثواب والعقاب عند الانحراف في تطبيق القوانين والتعليمات المالية.

4- تطوير الأساس المحاسبي المطبق في المحاسبة الحكومية وهو الأساس النقدي الى أساس الاستحقاق باعتباره الأساس المحاسبي للقياس وإرساء الأسس اللازمة لتطبيق محاسبة التكاليف.

5- استكمال بعض الآليات اللازمة للنظام المحاسبي الحكومي كتقييم الموجودات المملوكة للدولة واحتساب الاندثارات عليها ليتمكن من تحقيق أهدافه بشكل جاد.

6- التركيز على بعض الأهداف التي ينبغي ان يحققها النظام المحاسبي الحكومي كتقويم أداء الحكومة من خلال قياس كفاءة وفاعلية الدوائر والمؤسسات الحكومية ومن ثم قياس تكلفة وعائد الأنشطة والبرامج المقترحة أو التي يجري تنفيذها.

المصادر

1- أحمرو، إسماعيل حسين (2003)،" المحاسبة الحكومية من التقليد الى الحداثة"، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمّان.
2- البنا، بشير عبد العظيم (2011)،" الأسس العلمية والعملية في المحاسبة الحكومية دراسة نظرية وتطبيقية"، الطبعة الأولى، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمّان.
3- آل خليفة، إبراهيم بن خليفة(1999)، "استخدام الحاسوب لزيادة كفاءة وفاعلية العمل الرقابي"، مجلة الرقابة المالية: السنة الثانية عشرة، العدد 34، يونيو.
4- السلطان وأبو المكارم، سلطان المحمد ووصفي حسن (2009)، "المحاسبة في الوحدات الحكومية والتنظيمات الاجتماعية الأخرى "، الطبعة الثالثة، دار المريخ للنشر، الرياض.
5- الفسفوس، فؤاد (2010)، "المحاسبة الحكومية"، الطبعة الأولى، دار كنوز المعرفة، عمّان.
6- بحوث واوراق عمل الملتقى العربي الثالث (2008)، "آليات حماية المال العام والحد من الفساد الإداري "، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية أعمال المؤتمرات، الرباط.
7- جمعة، احمد حلمي (1995)، " القياس المحاسبي لتكاليف ومنافع الإضرابات العمالية، رسالة دكتوراه، بور سعيد: جامعة قناة السويس، كلية التجارة.
8- حجازي، محمد أحمد (1995)، "المحاسبة الحكومية والإدارة المالية العامة"، مؤسسة النبأ للخدمات المطبعية، عمّان.
9- حجر، عبد الملك إسماعيل (2000)، "النظام المحاسبي في الجمهورية اليمنية-التطبيق ومتطلبات التطوير (مدخل النظم)، مجلة كلية التجارة والاقتصاد، جامعة صنعاء، العدد الرابع عشر، مارس.
10- حمّاد، أكرم إبراهيم (2006)، "تطوير النظام المحاسبي الحكومي في فلسطين"، بحث مقدم الى مؤتمر تنمية وتطوير قطاع غزة للفترة من 13-15 فبراير.
11- خليل، عبد الوهاب (2001)، "نموذج محاسبي مقترح لقياس كفاءة وفاعلية الأداء في الوحدات الحكومية، رسالة دكتوراه، جامعة الزقازيق.
12- عبد الخالق (1993)، "استخدام النموذج الأمثل للرقابة لتقييم أداء الوحدات العامة غير الهادفة للربح "، دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير: جامعة القاهرة، كلية التجارة.
13- عبد الله، خالد أمين (2010)، " محاسبة المنشآت غير الهادفة للربح "، الطبعة الأولى، زمزم ناشرون وموزعون، عمّان.
14- قلعاوي، غسان(1998)، "رقابة الأداء، المسار للدراسات والاستشارات والنشر، الشارقة.
15- محمود، رأفت سلامة (2011)، "المحاسبة الحكومية "، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمّان، الأردن.
16- ندا، محمد صبري إبراهيم (2002)، " تطوير النظام المحاسبي الحكومي في جمهورية مصر العربية ليتمشى مع موازنة البرامج والأداء"، الاتحاد العام للمحاسبين والمراجعين العرب - مؤتمر تحديث نظم الموازنة والرقابة على الأداء، القاهرة.

بسم الله الرحمن الرحيم

استبيان

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ...

الأخ المجيب المحترم ..

في النية إجراء بحث بعنوان (دور النظام المحاسبي الحكومي في حماية المال العام) يهدف الى بيان أهمية النظام المحاسبي الحكومي الكفوء في حماية المال العام من الهدر والاختلاس، ولغرض استكمال متطلبات البحث تم اجراء هذا الاستبيان لاستطلاع آراءكم للاستفادة من خبراتكم وملاحظاتكم التي سيكون لها دور كبير في اثراء البحث.

لذا نرجو التفضل بالإجابة من خلال وضع إشارة (√) للاختيار الذي ترونه مناسباً ، علماً ان جميع البيانات ستكون لأغراض البحث العلمي فقط .

... مع الشكر والتقدير ...

الباحثة

أولاً – بيانات عامة

أ - المؤهل العلمي

ماجستير أو دبلوم عالي ☐ كالوريوس ☐

دبلوم فني فما دون ☐

ب – عنوان الوظيفية

مدير أو مسؤول حسابات ☐ محاسب ☐

وظائف محاسبية أخرى ☐ دقق حسابات ☐

ج – سنوات الخدمة

أقل من 5 سنوات ☐ ن 5 – 10 سنوات ☐

أكثر من 10– 15سنة ☐ ثر من 15 سنة ☐

ثانياً - ما هو رأيك في ان توفر الخصائص الآتية في النظام المحاسبي الحكومي العراقي يجعله قادراً على أداء دوره في حماية المال العام بكفاءة ؟

يرجى وضع اشارة (√) للإجابة التي تراها مناسبة .

ت	الفقرات	موافق جداً (5)	موافق (4)	محايد (3)	غير موافق (2)	غير موافق جداً (1)
1	ان يكون النظام المحاسبي متطابقاً مع النصوص الدستورية والقانونية والتشريعات الأخرى					
2	ان تتفق تصنيفات النظام المحاسبي مع تصنيفات الموازنة العامة					

3	ان تنظم الحسابات بطريقة تعبر بوضوح عن الأغراض التي من أجلها حصلت وانفقت الأموال العامة.					
4	ان يكون للنظام المحاسبي القدرة على الإفصاح الكامل عن المركز المالي للدولة					
5	ان يكون للنظام المحاسبي القدرة على بيان مدى التزام السلطة التنفيذية بمختلف وحداتها الإدارية بالقوانين والأنظمة.					
6	ان يكون للنظام المحاسبي الحكومي هيكل تنظيمي يوضح طريقة ارتباط المؤسسات الحكومية بالسلطة المالية المركزية وكيفية التعامل فيما بينها					
7	تطوير الأساس المحاسبي المطبق في المحاسبة الحكومية وهو الأساس النقدي					
8	استخدام نظم المعلومات ومحاسبة التكاليف في النظام المحاسبي الحكومي					

ثالثاً - ما هو رأيك في ان تحقيق النظام المحاسبي الحكومي العراقي للأهداف الآتية يجعل دوره مؤثراً في حماية المال العام :

يرجى وضع اشارة (√) للإجابة التي تراها مناسبة .

ت	الفقرة	موافق جداً (5)	موافق (4)	محايد (3)	غير موافق (2)	غير موافق جداً (1)
1	تقديم البيانات اللازمة عن جميع العمليات المالية المترتبة على أنظمة الحكومة المختلفة .					
2	تمكين أجهزة الرقابة الداخلية والخارجية من القيام بمهامها وتطبيق الرقابة الإدارية الفعالة على الأموال العامة للحفاظ عليها					

3	تقييم أداء الحكومة بما يساهم في اتخاذ القرارات المناسبة وذلك من خلال تقديم البيانات اللازمة لتوضيح النتائج الاقتصادية والمالية المترتبة على أنشطة الحكومة .					
4	المساهمة في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية واعداد الحسابات القومية من خلال توفير البيانات اللازمة للتحليل الاقتصادي .					
5	يكون أداة السلطة التنفيذية لمتابعة تنفيذ الموازنة العامة للدولة ومعالجة الانحرافات حال وقوعها .					
6	يوفر سجلاً تاريخياً متكاملاً لكافة الأحداث الاقتصادية التي قامت بها الحكومة ومؤسساتها المختلفة بحيث يمكن الرجوع اليه عند الضرورة .					
7	يمثل شبكة الاتصال الرئيسة والرسمية بين الجهاز التنفيذي وأجهزة الرقابة وعلى رأسها السلطة التشريعية .					
8	يمثل النظام الموحد للمعلومات الذي تلتزم به المؤسسات الحكومية كافة .					

رابعاً - ما هو رأيك في ان قوة آليات وأدوات النظام المحاسبي الحكومي الآتية تمكنه من القيام بدور مهم في حماية المال العام :

يرجى وضع اشارة (√) للإجابة التي تراها مناسبة .

ت	الفقرات	موافق جداً (5)	موافق (4)	محايد (3)	غير موافق (2)	غير موافق جداً (1)
1	كفاءة أداء الكوادر الفنية العاملة في مجال المحاسبة الحكومية					
2	تفعيل تطبيق مدونة قاعدة السلوك الوظيفي المقرة مجلس الوزراء					

	لدى العاملين في الأجهزة المحاسبية					
3	تطبيق أسلوب العمل الآلي الذي يوفر الجهد والوقت والدقة في العمل					
4	استخدام وسائل حديثة لحفظ المستندات والسجلات					
5	تقييم الموجودات الثابتة سواء بالكلفة او بالقيمة الجارية					
6	احتساب أقساط اندثار على الموجودات الثابتة المملوكة للدولة					
7	معالجة كثرة التعديلات على التعليمات المالية بتوفير كراسات لتسهيل متابعتها من قبل العاملين في مجال المحاسبة الحكومية					
8	اجراء أعمال التدقيق في ضوء تطبيق التقنية الالكترونية					
9	اقامة الدورات التدريبية اللازمة لرفع كفاءة العاملين في مجال المحاسبة الحكومية					
10	تفعيل مبدأ المساءلة والثواب والعقاب عن الأخطاء والانحرافات في تطبيق القوانين والأنظمة والتعليمات المالية.					
11	تنفيذ العقوبات الرادعة على من تثبت مخالفته التشريعات والقوانين في التصرف في المال العام					